المشروع الثاني للمبادئ التوجيهية المتعلقة بأفضل الممارسات الصادرة عن الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2025 (GSR-25)

تمكين المنظمين بوصفهم بناةً للنظام الإيكولوجي الرقمي

تُحدث التكنولوجيات الرقمية تحولات في كيفية توصيل المجتمعات وممارستها لأنشطتها في مجالات التجارة والتعليم، بل وحتى الإدارة، ما يدعو منظمي الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى الاضطلاع بدور يتعدى مجرد الإشراف على الأسواق. فلا بد لهم من التكيف ودمج روح الابتكار في صميم مهمتهم المؤسسية، والمساعدة في تشكيل أنظمة إيكولوجية رقمية مرنة جاهزة للمستقبل. ويتطلب هذا التحول تطوراً مستمراً في النُّهج التنظيمية وأساليب التفكير، واعتماد أدوات جديدة، وتعميق التعاون عبر مختلف القطاعات والحدود.

وإننا - نحن المنظمين المشاركين في الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2025 - إذ نستند إلى مسيرة عقدين من المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات الصادرة عن الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات، التي ساعدت في تحديد المبادئ التنظيمية السليمة وتعزيز البيئات التمكينية المؤاتية، نقرّ بسرعة هذا التغيير والحاجة الملحة للاستجابة إليه. ومن ثم، تدعو الاستجابة لتحديات الحاضر والاستعداد للتحديات المستقبلية المنظمين إلى إعادة النظر في دورنا كبناة للنظام الإيكولوجي الرقمي، وذلك من خلال جمع الشركاء، ومواءمة القواعد والحوافز، وفتح المجال لتشارك البيانات والبنية التحتية، واستخدام الأدلة والاختبارات لبناء أسواق رقمية شاملة وموثوقة.

وتعبّر هذه المبادئ التوجيهية عن التزامنا المشترك؛ الذي يستنير بالتجارب الوطنية، ويسترشد بالمنظور العالمي، ويركز على بلورة قيادة تنظيمية عملية وتطلعية غايتها تشكيل مستقبل رقمي لا يُترك فيه أحد خلف الركب.

# أولاً تعزيز روح الابتكار في النهج التنظيمية

ترسيخ الابتكار كممارسة تنظيمية أساسية

ينبغي ألا يتعامل المنظمون مع الابتكار بوصفه مشروعاً جانبياً، بل باعتباره جزءاً أساسياً من طريقة تصميم التنظيم وتنفيذه. هذا إلى جانب إضفاء الطابع المؤسسي على التجريب، من خلال دمج المشاريع التجريبية في خطط العمل السنوية، والاستعانة بالبيئات التنظيمية التجريبية، واختبار القواعد البسيطة قبل النشر الكامل لها. وإفساح المجال للتعلم من الإخفاقات، مع الاعتراف بأن كل محاولات الابتكار لا يُكتب لها النجاح، لكن كل محاولة تسهم في تكوين رؤى قيمة تعزز النهج التنظيمية المستقبلية.

تطوير مهارات وأساليب تفكير جاهزة للمستقبل

لا تقتصر حاجة المنظمين على المعارف التقنية بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات الرقمية الجديدة والناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء والخدمات الفضائية والساتلية والتكنولوجيات الكمومية، وسلسلة الكتل وأطر الأمن السيبراني المتقدمة، بل يحتاجون كذلك إلى امتلاك مهارات في إعداد النماذج الأولية للسياسات، والرؤى السلوكية، والتفكير المنظومي - تطبَّق من خلال أساليب عملية قائمة على الأدلة. وترسيخ ثقافة تنظيمية تتسم بالمرونة والقدرة على الاستجابة للتطلعات المستقبلية، عن طريق دعم فرص الموظفين للتعلم المستمر من الأقران وإقامة التعاون بين التخصصات المتعددة في تنفيذ المهام المؤسسية المعتادة.

التنظيم بقدر من المرونة والاستشراف

تنفيذ أطر مرنة، مثل التنظيم القائم على النتائج أو التنظيم القائم على المبادئ، والنظر في ترتيبات من قبيل الترخيص متعدد المستويات، وشروط الإنهاء التدريجي، حسب الاقتضاء، لإتاحة تنفيذ استجابات تنظيمية قادرة على التكيف مع التطورات الحادثة في التكنولوجيات والأسواق. وتوجيه جهود الابتكار بدلاً من مجرد التفاعل معها، بالاستعانة بالبيانات والاستشراف الاستراتيجي، واستكشاف آفاق المستقبل، والأطر الاستباقية - بما في ذلك السيناريوهات ومؤشرات الإنذار المبكر والمحركات المتفق عليها مسبقاً التي تمكِّن من اتخاذ إجراءات في الوقت المناسب - بغرض تحديد المخاطر والفرص الناشئة على نحو أفضل. **والاستفادة من الطيف والتكنولوجيات الفضائية كمنصات للابتكار.**

التعاون في سبيل الابتكار

توسيع مشاركة أصحاب المصلحة لتتحول من مجرد مشاورات تجرى لمرة واحدة إلى إقامة شراكات مستمرة لحل المشكلات مع الوزارات والجهات الفاعلة في الأسواق والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني في مختلف القطاعات. فالمشاركة في استحداث الحلول تتيح تنوع خبرات الجهات الفاعلة المختلفة للاسترشاد بها في تطوير حلول مثلى قابلة للتكيف، وتعزز الشرعية والملكية المشتركة، وتحسن الامتثال والتنفيذ. مواءمة السياسات ومنع إصدار قواعد متضاربة من خلال تطبيق آليات لتعزيز الاتساق بين القطاعات.

# ثانياً تكييف القدرات التنظيمية وتعزيزها

تمكين المنظمين في ضوء الواقع الرقمي

نشجع واضعي السياسات على ضمان أن تعكس الولايات التنظيمية التقارب بين البنية التحتية والمحتوى والخدمات. وقد يتطلب ذلك الرقابة على المنصات الرقمية، أو حوكمة البيانات، أو الذكاء الاصطناعي، فضلاً عن التنسيق بين القطاعات سعياً للحد من التشتت وتعزيزاً للنتائج التي تصب في المصلحة العامة. ويستدعي ذلك أيضاً الاستقلال السياسي والتشغيلي والمالي لإتاحة الفرصة للتخطيط طويل الأجل، واتخاذ قرارات غير متحيزة، والاتساق في الإنفاذ دون تأثر بالدورات السياسية أو السوقية.

الاستثمار في القدرات الاستراتيجية

عدم الوقوف على عتبة الترقيات التقنية، بل بذل استثمار مستدام في الموارد البشرية والمالية اللازمة للحفاظ على الأدوات والمنهجيات التكنولوجية الجديدة وتوسيع نطاقها في إطار من العمليات التنظيمية الأساسية. وتكوين أفرقة متعددة التخصصات، وإنشاء وحدات داخلية للاستشراف وتحليل البيانات، وتخصيص الموارد، وتبسيط إجراءات التنسيق بين مختلف الدوائر. وإقامة شراكات مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الهيئات الأكاديمية ومراكز الفكر في إطار دعم التعلم المستمر والذكاء التنظيمي. الاستعانة بتنمية المهارات بين الأقران والمشاورات المشتركة مع المنظمين في الأسواق الرقمية الأكثر نضجاً (تبادل المعلومات بين الموظفين، جلسات الاستماع المشتركة) لاكتساب المعارف من الممارسات التنظيمية والصناعية.

‏اتخاذ قرارات تتصف بالشمول وتستند إلى الأدلة

تعزيز القدرة التنظيمية من أجل اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة وواعية بالمخاطر. واستخدام مصادر ومنصات البيانات الجديدة وتحليلات الذكاء الاصطناعي والإسهامات التي يقدمها أصحاب المصلحة، من أجل توجيه عملية اتخاذ القرارات. ومواءمة القواعد مع ظروف العالم الواقعي من خلال إجراء تقييمات للأثر التنظيمي تأخذ في الاعتبار العواقب المختلفة المحتملة على مختلف أصحاب المصلحة (بما في ذلك مختلف مقدمي الخدمات والمستهلكين، خاصة من الفئات التي تعاني من شح الخدمات، والمبتكرين المحليين)، والتنفيذ التدريجي على مراحل، والتقييم الدوري لضمان التطور التدريجي للتدابير التنظيمية.

إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون

تمكين المنظمين من التنسيق بين مختلف القطاعات والولايات القضائية بطرق منها الاستعانة بأفرقة مهام مشتركة، ومختبرات تنظيمية مشتركة، وأفرقة عمل مشتركة بين الوكالات. والنظر في اعتماد نهج الإدارة التعاونية المتبع في الاتحاد الدولي للاتصالات - القائم على عملية منظمة وشفافة لصنع القرار مع تحديد الأدوار، وعرض الأدلة، وخطط العمل المحددة زمنياً، والمساءلة المشتركة بين الشركاء من القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني - لتصميم استجابات منسقة وقادرة على التكيف، بغرض معالجة تحديات الأنظمة الإيكولوجية المعقدة. ويكتسي نهج "الحكومة بأكملها" أهمية متزايدة لضمان الاتساق في السياسة الرقمية الوطنية والإدارة الفعالة للأنظمة الإيكولوجية الرقمية المعقدة، مع الاعتراف بالدور التكميلي والمتميز للمنظمين بالنسبة إلى الحكومات.

الاستفادة من التنظيم المشترك والتنظيم الذاتي

عند الاقتضاء، تشارك المسؤوليات مع شركاء موثوق بهم يمتلكون آليات مساءلة واضحة، أو تفويضها إليهم. ودعم التنظيم المشترك مع المؤسسات المتخصصة، أو المجتمع المدني، أو الجهات الفاعلة في المجال - وبخاصة في المجالات سريعة التطور، من قبيل الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي وحوكمة البيانات، حيث يمكن أن تعيق النماذج الأقل مرونة الاستثمار والابتكار. واستكشاف السبل التي تمكن المنظمين من تخفيف الأعباء التنظيمية الملقاة على كاهلهم وعلى كاهل الجهات الأخرى من خلال تجميع النماذج التنظيمية وتبسيطها. والنظر في آليات طوعية تُصمم بالتعاون مع أصحاب المصلحة لتحفيز العمل كنموذج جديد للتنظيم، مع ضمان أن تقوم السلطات المختصة بحماية الخصوصية والمسؤوليات الأخلاقية والالتزامات ذات الصلة.

تشكيل ملامح الابتكار لتحقيق قيمة عامة

تمكين الابتكار وتوجيهه نحو تحقيق توصيلية شاملة ومستدامة، وتعزيز الأسواق الرقمية التي تدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتضمين السلامة عن سابق تصميم والشمول في القرارات المتعلقة بالمجالات سريعة التطور. وتزويد المنظمين بالقدرة على جمع وتحليل بيانات المستهلكين ومقاييس النتائج من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة، وتتبع الفوائد الحقيقية، ومعالجة الآثار المتباينة للتكنولوجيات الجديدة.

# ثالثاً الاستفادة من التكنولوجيات الناشئة لتحقيق التميز التنظيمي

استخدام الأدوات الجديدة في مختلف مراحل الدورة التنظيمية

عند الاقتضاء، دمج التكنولوجيات مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة وسلسلة الكتل وإنترنت الأشياء في عمليات الإشراف والامتثال واتخاذ القرار على المستوى التنظيمي؛ والعمل على أن تصبح هذه التكنولوجيات قدرات مدمجة. وتشمل الأمثلة على ذلك التنظيم من خلال البيانات، ومراقبة الطيف في الوقت الفعلي، وتنبيهات الامتثال المؤتمتة، وأنظمة الترخيص الذكية، من جملة تطبيقات أخرى للتكنولوجيا التنظيمية (RegTech) والتنظيم الإشرافي (SupReg).

التعاون في تصميم هذه التطبيقات لتشجيع فرص قابلية التشغيل البيني مع تطبيقات الصناعة وتطوير تطبيقات التجريب وحالات الاختبار. وتبسيط وتيسير العمليات التنظيمية في الصناعة بهدف خفض تكاليف الامتثال، وتحسين درجة سهولة ممارسة الأعمال مع الحفاظ على مستوى الرقابة المطلوبة.

تسخير البيانات لتدشين رقابة سريعة الاستجابة

بناء أنظمة بيانات متكاملة تساعد على الامتثال الفعال للتنظيم. ومن شأن هذه الأنظمة أن تجمع بين التبليغات المقدمة من الصناعة، وبيانات أجهزة الاستشعار، والمعلومات المستقاة من مصادر جماعية، وغير ذلك. والكشف عن الفجوات الخدمية، وتحديد المخاطر مبكراً، وتوجيه التدخلات إلى الجوانب ذات الأولوية، ونشر لوحات معلومات تفاعلية توجه الامتثال وخيارات المستهلك. استخدام هذه الاستراتيجيات لرسم صورة شاملة لواقع السوق بأدق تفاصيله.

تحديث المشاركة عبر الوسائل التكنولوجية

تدشين بوابات رقمية، ومنصات بيانات تفاعلية مفتوحة، وأدوات متنقلة، بما يجعل القرارات شفافة ويسهل مشاركة المستخدمين من خارج المجال. وتطوير هذه المشاريع مع مراعاة احتياجات المستخدمين في المجتمعات التي تعاني نقص الخدمات أو المجتمعات النائية. وتحسين استخدام أصحاب المصلحة للبيانات وتعليقاتهم باستخدام أدوات مثل روبوتات الدردشة، أو لوحات المعلومات المستندة إلى الخرائط.

إضفاء الطابع المؤسسي على التجريب

اختبار الاستجابات التنظيمية قبل تدوين القواعد في المجالات التي تتسم بارتفاع مستويات المخاطر أو درجات عدم اليقين، وذلك باستخدام البيئات التجريبية والمختبرات الحية وعمليات المحاكاة وأدوات السيناريوهات المختلفة. والاستفادة من المعايير التقنية المعترف بها (مثل معايير الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، والهوية الرقمية، والتكنولوجيات الكمومية)، والشهادات الصادرة على أساس المعايير لتنظيم بيئات الاختبار وتسريع التوسع الآمن. وتسريع وتيرة تحليل المشاورات، وتحسين سرعة الاستجابة باستخدام الأدوات المدعومة بالذكاء الاصطناعي. وضمان تحقيق الفعالية والابتكار المسؤول من خلال المشاركة في تصميم هذه الأطر التجريبية مع دوائر الصناعة وأصحاب المصلحة الآخرين.

توظيف التصميم لترسيخ الثقة والأخلاقيات

تقديم قدوة يُحتذى بها في كيفية استخدام التكنولوجيات على المستوى الداخلي. واعتماد أدوات مهمتها الحفاظ على الخصوصية ومعايير بشأن بيانات المستهلك والصناعة، وإرساء آليات مساءلة وطعن واضحة تساعد في اتخاذ القرارات آلياً، بما يتوافق مع القانون الإداري لكل ولاية قضائية، وبما يتماشى مع المبادئ العالمية المعتمدة بشأن الذكاء الاصطناعي الجدير بالثقة وحماية البيانات. والتواصل بوضوح مع الجمهور بشأن كيفية استخدام التكنولوجيات، وطبيعة الضمانات المعمول بها.

الاستفادة من التكنولوجيات الناشئة في مجال استدامة الفضاء‎

‏في الحالات التي لا تناط بمنظمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولاية تتعلق بالفضاء، استخدام الذكاء الاصطناعي وغيره من الأدوات من أجل مراقبة الحركة في الفضاءـ وتجنب الاصطدامات، واستخدام الموارد المدارية على النحو الأمثل. وفي الحالات التي لا تناط بهم هذه الولاية، تمكين التنسيق مع الهيئة المختصة بشؤون الفضاء، وتعزيز تبادل البيانات، واعتماد تدابير السلامة القائمة على المعايير لضمان أن تظل الخدمات الفضائية آمنة وجزءاً موثوقاً من البنية التحتية الرقمية.

بناء القدرة على تقديم الخدمات

الإقرار بأن التحول الرقمي يتطلب تطبيق استراتيجية، وليس استخدام برمجيات فحسب. والاستثمار في المواهب متعددة التخصصات، وتعزيز المعايير المفتوحة، وتطوير البنية التحتية المشتركة بين مختلف قطاعات الحكومة لتجنب ازدواج العمل والاعتماد المفرط على الأنظمة مسجلة الملكية.

# رابعاً تعزيز التعاون عبر الحدود من أجل مستقبل موصول

دفع سبل التعاون الموجه نحو النتائج

الاستعانة بالشراكات الإقليمية والدولية لمواجهة التحديات المشتركة ومعالجة الأولويات المشتركة، ابتداءً من تنسيق الطيف ومروراً بالأمن السيبراني ووصولاً إلى حوكمة الذكاء الاصطناعي، مع مراعاة اللوائح والمبادئ العالمية المعتمدة. وإعطاء الأولوية للأنشطة المشتركة، أو البيئات التنظيمية التجريبية، أو جهود الإنفاذ التي تُحدث تأثيراً ملموساً للمستهلكين على الاتفاقات الرسمية وحدها، وتخصيص الموارد وفقاً لذلك.

تعزيز قابلية التشغيل البيني للتنظيم في المجالات التي تشكل قيمة مضافة

تشجيع المواءمة من خلال خطوط أساس ومبادئ مشتركة في مجالات مثل التجارة الرقمية، وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، وحماية البيانات، مع العلم بالمبادئ والتوصيات العالمية والإقليمية القائمة أو المعتمدة، وتوفير ضمانات صريحة لحيز السياسات المحلية. وتساعد المبادئ المشتركة للسياسات والتوقيت المنسق على تحقيق التوازن بين قابلية التشغيل البيني والسيادة الوطنية.

بناء بنية تحتية مشتركة للتعلم

إنشاء آليات لتبادل أفضل الممارسات من قبيل مجتمعات ممارسين، ومنصات تدريب مشتركة، وخطط توجيه للأقران. والاستفادة من خبرات البلدان في مجال التجريب والابتكار لدعم التطورات التنظيمية القابلة للتكيف مع الأسواق والسياقات المختلفة. ودعم أدوات المعرفة مفتوحة النفاذ التي يمكن تكييفها حسب السياق المحلي، وإعادة استخدامها من قبل منظمين آخرين.

تنسيق البيانات والأدوات والمعايير

تعزيز قابلية التشغيل البيني عن سابق تصميم. وينبغي لكل بلد أن يحدد الشركاء المناسبين - الوكالات المحلية، والمنظمون المجاورون، والهيئات الإقليمية، والمنظمات المعنية بوضع المعايير - ومواءمة الإجراءات التنظيمية حيثما يكون لذلك قيمة مضافة، بطرق منها استخدام السطوح البينية المشتركة لبرمجة التطبيقات (API)، والمؤشرات المشتركة، وبروتوكولات مشاركة البيانات. والنظر في وضع أطر للتعاون من أجل تبادل البيانات بطريقة تحافظ على الخصوصية (مثل البيانات المجمعة بشأن الحوادث/الأداء) لدعم الإشراف المنسق والاستجابة للحوادث عبر الحدود.

التأكيد على أهمية الصوت الإقليمي والسيادة الرقمية

التنسيق على المستويات الإقليمية للتأثير على الأطر الدولية الناشئة، بما يضمن قدرتها على التكيف مع السياقات الوطنية المختلفة.. والمشاركة في المنتديات والمنابر الإقليمية متعددة الأطراف، ودعم المبادرات الإقليمية، وبناء القدرات الإقليمية والآليات المشتركة لتحويل المواقف الموحدة إلى إجراءات مع الحفاظ على حيز السياسات الوطنية.

الاستفادة من التعاون الإقليمي والدولي لتسريع تنفيذ البرامج الوطنية

التعاون، حسبما يقتضيه السياق الوطني، مع الهيئات الإقليمية، والمنظمين الأقران، والمنظمات المعنية بوضع المعايير لتبادل الممارسات واعتماد التوافق المحدد الأهداف متى أسهم ذلك في تقليل الازدواجية أو تسريع النشر (مثلاً في مجالات تخطيط الطيف والسلامة وقابلية التشغيل البيني)، وحشد القدرات المشتركة للتقدم في تحقيق الأهداف الوطنية المتعلقة بالتنظيم والابتكار. ودمج التنسيق في الهياكل القائمة، وتعيين وحدات مخصصة، وتيسير التخطيط العابر للحدود، وتتبع الأثر الفعلي للتعاون. ودمج التنسيق والتشاور النظاميين في التصميم المؤسسي والسياساتي، بما يدعم المواءمة المستمرة بين مختلف السياسات والقطاعات وأصحاب المصلحة، حسب الاقتضاء.

بالنسبة للمنظمات الدولية، الاستعانة بقدرتها على أن تكون منصات جامعة للتنسيق بين المنظمين والمساعدة في اغتنام فرص التعلم بين الأقران المبنية على الاحتياجات والتحديات المحددة بدقة. وتيسير الاستخدام الأمثل للموارد العالمية من خلال دمج الخبرات المشتركة مع التطبيقات المحلية. والاستعانة بالتكنولوجيا لدعم تطوير أدوات معرفية مفتوحة النفاذ يمكن تكييفها محلياً وإعادة استخدامها من قبل مختلف المنظمين، وتعزيز قابلية التشغيل البيني عن سابق تصميم عبر الأنظمة التنظيمية والمؤشرات المحددة بشكل مشترك.

تمكين الشراكات والاستثمار

الاعتراف بالحاجة إلى نماذج استثمار مبتكرة لدعم النشر المستدام للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية التحتية الرقمية مع ضمان تكافؤ الفرص لجميع الجهات الفاعلة في السوق وتطبيق الضمانات المتعلقة بالمنافسة. وفي ظل التحديات المالية المستمرة في المناطق الريفية والمناطق النائية، نشجع على وضع نُهج سياساتية وتنظيمية شاملة تُمكّن الشراكات داخل القطاع العام وما بين القطاعين العام والخاص، وتعزز التعاون على مستوى الحكومة ككل، وتحفز النمو الرقمي الطويل الأجل.

# خامساً آفاق المستقبل

في مشهد تشكل ملامحه التغيرات المستمرة والفورة التكنولوجية، يمكن أن يكون التنظيم رافعة للابتكار المسؤول الذي يدعم النمو الاقتصادي، والمنافسة في السوق، والمصلحة العامة. ونحن لا نعمل في عزلة؛ فمن خلال الابتكارات الداخلية، والقدرات الكافية، والشراكات الوطيدة داخل أسواقنا وفيما بينها، يمكننا الانتقال من مجرد واضعي قواعد إلى بناةٍ للنظام الإيكولوجي. وتقدم المبادئ والنُهج الواردة في هذه المبادئ التوجيهية مساراً واضحاً؛ غايته تعميق ثقة الجمهور، والاعتراف بالدور المحدد للمنظمين، وحماية المصالح العامة، وتعزيز التنمية الرقمية التي لا يتخلف فيها أحد عن الركب، وتدعيم القدرة الجماعية على إدارة عالم رقمي موصول ودينامي ومترابط.